# العملية السياسية في مهبّ الريح

كل يوم تتكشف للعراقيين المهزلة التي يعيشونها في ظل العراق، الذي أراده الأمريكيون أن يكون من غزوهم له، بلداً ديمقراطياً ونموذجاً للمنطقة العربية التي كانت تفتقر قبل العام ٢٠٠٣ لمثل هذا النظام، والذي استبشر الكثيرون من العراقيين، أنه سينقل بلدهم من دولة متخلفة، تحكمها سلطة ديكتاتورية، إلى نظام ديمقراطي، شهد أول انتخابات قامت وسط عمليات القتل، التي مارسها الإرهابيون والقتلة، الذين جاءوا من دول الجوار التي تحيط بالعراق وبالأخص سوريا (النظام الذي بات العراق يدافع عنه في الوقت الحاضر وفق أجندة خارجية يعرفها القاصي والداني) ،وقد قدم أبناء الشعب العراقي آلاف الضحايا على طريق إقامة نظام ديمقراطي، يكون للشعب العراقي القرار الأول والأخير، في إقامة نظام لا تعود إليه الديكتاتورية من قريب أو بعيد.

ماذا قدم هؤلاء لشعبهم

□يوسف علوان

غير أن الذي جرى، ويجري الآن، بالضد مما تمناه هذا الشعب المسكين، الذي عاش أكثر من ٣٥ عاماً وسط حكم ديكتاتوري استبدادي أضاع ثروات البلاد في حروب ومغامرات لم تجلب لهذا الشعب المسكين سوى المآسي والنكبات... ومع تعلق هذا الشعب بحلمه في إقامة نظام وطني يبني البلد بعدما هُدمت بناه التحتية وأضاعت سلطة صدام خيراته وثرواته.

ولم يكن ما جاء بعد عام ٢--٣ بأفضل من سنينه السابقة ،فقد تسلقت إلى سدة الحكم قوى سياسية لم يسمع بها أحد من قبل ووصلت بالانتخابات التي جرت في العراق وسط تفجيرات ومفخخات الإرهابيين والقتلة، واستولت على أمور البلاد ونهبت ثرواته بشكل بات العراقيون يتأسفون على النظام السابق مع كل ما تجرعه الشعب من ظلمه وتهوره واستبداده..

والغريب في الأمر أن الأيام، بدت تكشف لنا عمق التخريب الذي جرى في هذا البلد، الذي يعيش اغلب أبنائه تحت خط الفقر، ويعانون أزمات يومية، لا يرون لها حلولاً على المدى القريب.. أولها الوضع الأمني، وأزمة الكهرباء، وأزمة السكن، وأزمة البطالة التي يعانيها الشباب..

ووراء كل هذه الأزمات والفشل الذي يشهده البلد منذ أكثر من ٩ سنين في مجالات الحياة السياسية والمعيشية والاجتماعية، فقد كشف مصدر مطلع في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن حجم التزوير والجهات المتلاعبة بنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة عام "٢٠١٠" ، مؤكدا أن الانتخابات "زورت بشكل كبير واعتبرت فاقدة للشرعية " من قبل أعضاء في المفوضية في وقتها. وقال المصدر وهو يعمل بمنصب حساس في مفوضية الانتخابات إن : "القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون و مسؤولين كباراً في مكتب بعثة الأمم المتحدة بالعراق هم المسؤولون عن اكبر عملية تزوير في الانتخابات وعملية استبدال الأصوات في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٧-/آذار/ ٢٠١١.

وأضاف المصدر إن :" الانتخابات الماضية زورت بعلم علاوي والمالكي والأمم المتحدة وكادت أن تلغى نتائجها ، إلا أن التدخلات السياسية أجبرت بعض المسؤولين في المفوضية على السكوت حتى يومنا هذا ."

وأضاف المصدر أن "عملية التزوير جرت من خلال منح أصوات الناخبين للقوائم الصغيرة لصالح الكتل الكبيرة ، كما تم زيادة نسبة عدد المواطنين المصوتين في الانتخابات وتوزيع النسبة بين قائمتي ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية "، موضحا أن : "جزءا كبيرا من التزوير تم بضغط من قادة الكتل السياسية نوري المالكي وقياداته ائتلافه والقائمة العراقية وقياداتها، أما الجزء الآخر فتم من قبل مكتب بعثة الأمم المتحدة في العراق".

وقد أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية في ٢٦ آذار ٢٠١٠. حيث أظهرت النتائج تقدم القائمة العراقية بزعامة علاوي التي حصلت على ٩١ مقعدًا، وحصل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي الذي يترأس الحكومة الحالية على ٨٩ مقعدا، بينما حصل الائتلاف الوطني العراقي على ٧٠ مقعدا، والتحالف الكردستاني على ٤٣ مقعدا.

وأضاف المصدر أن :" مفوضية الانتخابات اكتشفت أعدادا هائلة من عمليات التزوير لصالح القائمة العراقية" وبعد أن اكتشفت جاء وفد من ائتلاف دولة القانون وهدد بكشف الأمر إذا لم تلغ عمليات التزوير وبعد طول سجال تم إضافة ما يعادل الأصوات المزورة لصالح ائتلاف دولة القانون من خلال رفع نسبة المشاركة في الانتخابات".

ويؤكد المصدر أن : "وفد ائتلاف المالكي الذي دخل إلى مكاتب المفوضية كان يتصل مباشرة برئيس الوزراء نوري المالكي ويطلعه على نتائج المفاوضات وكيفية تغيير نسب الأصوات لصالح ائتلافه".

ويبين المصدر أن :" مكتب بعثة الأمم المتحدة مسؤول لدرجة كبيرة عن التلاعب باحتساب الأصوات وتحويلها إلى مرشحين آخرين وإضافة نسب جديدة للناخبين"، مشيرا إلى أن "الأمم المتحدة كانت تعمل على إحداث تقارب كبير بين قائمتي العراقية ودولة القانون وهذا ما فعلته". "

وأوضح المصدر أن : "كتلا كبرى خسرت نتيجة التزوير العديد من المقاعد في الانتخابات الأخيرة التي اعتبرتها الأطراف النزيهة في المفوضية فاقدة للشرعية ولكن الضغوط السياسية وبعثة الأمم المتحدة أصرت على فرض تلك النتائج واعتبرت الانتخابات ناجحة".

وأوضح المصدر أن : "الخلاف السياسي الحالي حول زيادة عدد المفوضين بسبب انعدام الثقة بين الأطراف السياسية من نزاهة المفوضية "، فضلا عن " رغبة ائتلاف دولة القانون بالحصول على أزيد عدد من مقاعد المفوضية المقبلة".

وحذر المصدر من أن :" المفوضية المقبلة ستكون أكثر انحيازا ومحسوبية لبعض الأحزاب النافذة وخصوصا لصالح ائتلاف رئيس الوزراء نوري المالكي".

وتتزايد الخلافات السياسية ومنهج المحاصصة في الطرح، حول اختيار مجلس جديد للمفوضية العراقية العليا للانتخابات ، كما عرقلت الاتفاق على قانون جديد للانتخابات المحلية لمجالس المحافظات بشكل يحول دون إجرائها في موعدها المقرر بنهاية كانون الثاني المقبل.

ويضم مجلس مفوضية الانتخابات العراقية الحالية تسعة أعضاء لكن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي يطالب بزيادة العدد إلى ١٥ لكن القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي ترفض ذلك.

ترى من الذي سيكون ضامناً في الانتخابات القادمة إذا كانت هيئة الانتخابات غير مستقلة وسيقوم الساسة على تكوينها حسب ما تتطلبه مصلحتهم في الانتخابات وقد تعرضت مؤخراً، وبالأخص رئيسها، إلى ضغوط وتهديدات وصلت إلى أن تصدر محكمة عراقية في وقت سابق حكما بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ على رئيس المفوضية العليا للانتخابات واثنين من أعضاء مجلس المفوضين، على خلفية رشاوى قدموها لموظفين.

وفي تصريح صحفي لرئيس المفوضية فرج الحيدري أكد أن محكمة جنايات الرصافة أصدرت حكما عليه وعلى عضوي مجلس المفوضين كريم التميمي وأسامة العاني بالسجن عاما مع وقف التنفيذ بسبب "مكافأة" أعطياها لموظفين في دائرة العقار.

وأضاف "لا أعرف سبب إصدار الحكم على الرغم من أني ليس لي دور وعلاقة بالموضوع وأننا قمنا باسترجاع المال إلى الميزانية".

من ناحية أخرى كشفت لجنة النزاهة البرلمانية عن وجود أكثر من ٣٠ ألف شهادة دراسية مزورة في جميع مؤسسات الدولة العراقية، مبينة أن هناك أكثر من ٢٠٠٠ مسؤول عراقي كبير ممن هم بدرجة نائب في البرلمان أو من هم وكلاء وزراء أو مدراء عامون أو أعضاء لمجالس المحافظات زوروا شهاداتهم وهم الآن يتمتعون بمناصبهم الحالية، مضيفة أن هناك أكثر من ٨٠٠ امرأة زورن شهاداتهن الدراسية.

ولفتت اللجنة إلى أن"انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ شهدت تزوير٣٥٧ شهادة دراسية، حصل بعض أصحابها على مقاعد في مجلس المحافظة في حين أن هناك ١٠٧ أشخاص رشحوا أنفسهم في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٠ وثبت الآن أنهم زوروا شهاداتهم الدراسية."

وكان عضو لجنة النزاهة البرلمانية جعفر الموسوي قد أكد "أن ملف مزوري الشهادات شمل أعضاء في مجالس بعض المحافظات ومحافظين ووزراء وبرلمانيين"

وأشار أحد النواب في البرلمان إلى أن "الترشيح لانتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠٠٩ كشف عن ٣٥٧ وثيقة مزورة لمرشحين خاضوا الانتخابات وبعضهم حصل على مقاعد، أما مجلس النواب فيوجد فيه أكثر من ١٠٧ مرشحين في عام ٢٠١٠ ممن زوروا شهاداتهم للدخول في الانتخابات ولا يمكن لنا حاليا الإعلان عن أسمائهم وكذلك تحديد من حصل منهم على مقعد برلماني".

ترى من الذي يضمن استمرار العملية السياسية بالشكل الذي أراد لها الدستور أن تستمر إذا كانت الهيئات المستقلة وعلى رأسها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي أوجدها الدستور وقعت تحت طائلة المحاصصة الحزبية والطائفية، واستجابت لضغوط القوى المتنفذة.. بهذا الشكل الذي كشف عنه بعض مسؤوليها وأدت تلك الضغوطات إلى هذه التشكيلة من القوائم التي تدير البلد منذ أكثر من ٩ سنوات بهذا الفساد والترهل والفشل في جميع مناحي الحياة في البلد... ولا ننسى أن هناك محاولات لتشكيل محكمة اتحادية على هذا المنوال السيئ من المحاصصة وتقسيم المغانم الذي يجري في جميع مؤسسات الدولة، لتحويل تلك المؤسسات إلى إقطاعيات لهذه القوى المتنفذة التي لا يهمها سوى مصالحها الحزبية والشخصية وامتيازاتها؟

# اقطعوا أعناقهم.. ليسوا مسلمين

□أحمد حسين

لكم هي عظيمة هذه الكلمة (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق)، حقا لئن تقتل إنساناً خيرا من أن تحاربه في رزقه وتغلق بوجهه الأبواب، فالأول ستنهي معاناته ربما، أو على أقل تقدير ستنهي حياته وتقطع صلته بالمشاعر والأحاسيس، فلا معاناة ولا سعادة، أما الثاني فأنت تحوله إلى اثنين لا ثالث لهما، إما معتقل تمارس عليه مختلف أنواع التعذيب النفسي والجسدي، وإما مشروع نشط للانحراف.

عندما تقطع مصدر رزق الإنسان فأنت لا تختلف عن مسوخ صدام التي كانت تنهش أجساد المعتقلين بقسوة ووحشية، أنت تعذبه بالجوع والحرمان والعوز والتعايش مع عائلة تشاركه هذا التعذيب، وقد تضطره أيضا إلى الانسلاخ عن جذوره والهرب خارج بلاده التي ولد فيها وترعرع، وهذا ما كانت الأجهزة تنتهجه ضد العراقيين.

ما قام به مكتب القائد العام للقوات المسلحة الأسبوع الماضي من غلق النوادي الليلية والحانات ومحال بيع المشروبات الكحولية في مناطق وسط بغداد وتحديدا شارعي السعدون وأبو نؤاس والكرادة، دون غيرها من المناطق أمر محير حقا، قبل ذلك قام محافظ بغداد بغلق النوادي ومحال الخمور لكن الأمر شمل بغداد بأسرها ولم يقتصر على مناطق محددة، وفي كلا الحملتين لا نعرف غير أن البعثيين الجدد يعيدون إنتاج النظام المباد بمسميات مختلفة ليس إلا.

ما القضية، ما بال هؤلاء قادة الحملات الإيمانية، هل استرخت الأمة العراقية سياسيا واقتصاديا وأمنيا ولم يعد أمامنا سوى مشكلة الخمر والأخلاق، الأخلاق هذه الشبكة المطاطية التي نوسعها ونضيقها كيفما نشاء لنصطاد ضحايانا، هذه الأخلاق التي ليس لها معيار محدد يركن إليها الناس أو الساسة؟!، لذلك باتت تتلون وتتغير كالحرباء وما عدنا نعرفها ولا نفهمها، أصبحت غريبة عنّا وكأنها أخلاق لأمة أخرى لا تمت لنا بصلة.

الشائع أن بيع المشروبات الكحولية مهنة تخصص بها العراقيون غير المسلمين كالمسيحيين والصابئة والإيزيدية واليهود، لكن الحقيقة غير ذلك، الحقيقة أن الدولة وسلطاتها التنفيذية والتشريعية منعت منح إجازات ممارسة هذه المهنة للمسلمين، أما نحن المسلمين فلم يسألنا إن كنّا نريد بيع الخمور وفتح النوادي الليلية أم لا، نحن ممنوعون من ذلك لكننا كمسلمين أكثر العراقيين استهلاكا للخمور وارتيادا للحانات والنوادي الليلية، بل لم نكتف بذلك وراح عدد ليس بالقليل منّا يفتتح النوادي الليلية – أحدهم ضابط برتبة مقدم في الشرطة الاتحادية – والحانات ومحال بيع الخمور وأنا أحتفظ بأسماء أشخاص وأماكن ولا أتكهّن.

تُغلق نوادٍ ومحال المسيحيين والصابئة والإيزيديةً وتُهشم ويعتدى على أصحابها لأن ضابطا أو سياسيا يتوهم أن العراق إيران أو سعودية أخرى، أو لأن شهر رمضان هلّ هلاله وبدلا من أن تصفد الشياطين تغلق أسباب الرزق لثلاثين يوما، أو تأسيا على واقعة الطف وغير ذلك من المناسبات الدينية، لكن المفارقة المخجلة أن أصفاد الشياطين وأقفال شرطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تغلق حانات المسلمين، كل عام يقطع رزق عشرات الآلاف من المسيحيين والصابئة والإيزيديين لأكثر من شهر باسم الإسلام في حين أتباع هذا الدين أبواب حاناتهم مفتوحة طوال أيام شهر رمضان وعاشوراء ووفيات الأنبياء والأئمة وعلى مرأى بل بحماية ومباركة أحد ألوية الجيش المتمركز في إحدى مناطق الرصافة، ما أتحدث عنه ليس بخاف على رواد تلك الحانات وأهالي المنطقةً التي تقع فيها والكثير من (المارقين الفاسقين شاربي الخمر) الذي يؤمون هذه الحانات في رمضان وفي العاشر من محرم للانتشاء بما وعدنا به القرآن في الجنة.

ما الذي لا نفهمه في هذه الجملة (ديني أو ثقافتي لا تحرم الخمر، وديني يحرم عليك أن تقطع رزقي)، هل هي كلمات واضحة أم أنها طلسم يستحيل فك رموزه، أم ربما أحجية اخترعها أحدهم دون أن يضع لها حلا، بل قد تكون معادلة رياضية تستعصي على الفهم، أفتونا يا قادة وجنود قندهار أثابكم الله؟!

أما خجلتم وأنتم تهشمون صورة، وصورة من، الكردينال عمانوئيل دلي، زعيم الطائفة الكلدانية في العالم أجمع، رئيس كنيسة بابل أو الكنيسة المشرقية كما تسمى، أي بتوضيح يتناسب مع جهل ومحدودية عقول من هشموا الصورة، منزلته توازي منزلة السيد السيستاني، إن إنكم لم تعتدوا فقط على أشخاص بل على طائفة بأكلمها؟!

لماذا بدلا من أن نلم شتاتا نبتر أجزاء من جسد الأمة العراقية إرضاء لسوء فهم عقائدي، العراق لا يمكن أن يشوه بطرد مكوناته، في منتصف القرن الماضي شنت حملة شعواء لتهجير العراقيين اليهود وقلع نحو ١٠٠ ألف مواطن عراقي من جذوره واستمرت الحملة لعقود تالية، وفي تسعينات القرن نفسه حين قاد المقبور حملته الإيمانية اضطر الآلاف من المسيحيين إلى الهجرة، ثم جاءت القاعدة وخفافيش تورا بورا وميليشيات المقدس لتقود حملت تهجير أخرى بعد العام ٢٠٠٣ اجتثت المسيحيين والصابئة والإيزيديين، وها هم قادة ما بعد السقوط يعيدون إحياء حملات التهجير على نطاق أوسع لتشمل غير المسلمين والمسلمين أيضا، المكونات الدينية والقومية هي ملامح وجه الأمة العراقية وتهجير أي مكون منها سيترك ندبة وتشوهاً في هذا الوجه الجميل.

يقال أن الأمثال تضرب ولا تقاس، لكن في العراق أصبح هذا المثل قاعدة وقانوناً (يفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعل العدو بعدوه)، الهجمة البربرية التي قادتها قوات الحملة الإيمانية لو أنها صدرت عن عاقل لما كانت بهذه الهمجية ولما انقلبت وبالا عليه، هناك شيء اسمه قانون يا من تدعون أنكم تؤسسون لدولة القانون، وعن طريق هذا الشيء الذي على ما يبدو يمثل لغزا لقادتنا الجدد، كان بالإمكان غلق النوادي الليلية والحانات ومحال بيع الخمور دون ضجة.

في الولايات المتحدة الأميركية – وهو ما قد يفاجئ البعض كما فاجئني – هناك قانون ينظم بيع المشروبات الكحولية وتعاطيها، ومن أبرز فقراته أنه لا يسمح بعرض الخمور مباشرة أمام المارة، وعلى المحال إغلاق أبوابها عندما تدق الساعة الثانية عشرة بعد منتصف الليل، ويمنع بيع الخمور لمن هم دون سن ٢١ سنة، ولا يجوز حمل قنينة المشروب من دون كيس أو ما يخفيها، وطبعا يمنع تناول الخمر في الأماكن العامة والشوارع، كما أن هناك مقاطعات بعضها تقدر بمساحتها بنصف مساحة بغداد صوّت سكانها على حظر فتح حانات أو محال لبيع الخمور فيها، هذا ما تفعله الدول المتقدمة وما تحترمه الشعوب المتحضرة وما يعمل به الساسة البشر.

إذا كان الخمر وبنات الهوى هما أزمة العراق وكارثته فبالإمكان حل هذه الأزمة بتخصيص مناطق محددة في كل محافظة أو السماح للمستثمرين أو أصحاب النوادي الليلية والحانات ومحال بيع الخمور باستحداث مناطق خاصة بهم ليكفوا شرورهم وأخطارهم الفادحة عن المجتمع، وبذلك تحافظ الحكومة على ادعائها بالديمقراطية وعدم التضييق على الحريات، وفي الوقت نفسه ستتجنب أية مواجهات قضائية أو احتجاجية، وهو أفضل من الصولات المغولية التي تقوم بها بين فترة وأخرى، كما سيجنب ممارسي هذه المهنة من (الخاوات) المليونية التي يدفعونها شهريا لقادة وضباط في الجيش والشرطة مقابل السماح لهم بالاستمرار في عملهم حتى وإن كانت نواديهم وحاناتهم مجازة رسميا.

إن ما قامت به القوات مؤخرا هو اعتداء وتجاوز وخرق دستوري وقانوني، وأستغرب ما الذي يمنع المتضررين من رفع دعاوى قضائية ضد هذه القوات ومن يقف وراءها، فلا خير يرجى من الساسة والقضاء هو الملاذ الأخير.

# حاجتنا للسلم العالمي

□علي عبيد

يوماً بعد آخر تتأكد حاجة العالم إلى السلم في ظل تغيرات متسارعة وهائلة تتعلق بالزيادة الكبيرة في سكان الأرض، وتعاظم قوة الردع النووي أو التقليدي لدى العديد من الدول، الأمر الذي يجعل الإنسان أكثر حاجة إلى التوازن واعتماد الحكمة في إدارة المصالح القومية للدول العظمى وسواها.

لقد أعلنت مصادر مطلعة أن الترسانة النووية التي تتواجد في كوكب الأرض تكفي لتدمير أكثر من سبعين مرة تدميرا كاملا بما عليها من كائنات أو مادة، هذا التوصيف المرعب ينبغي أن يدفع قادة العالم إلى وضع خطوات لاحياد عنها، تضبط بصورة محكمة استخدام السلاح وتوازن بين مصالح الدول كافة، وذلك من خلال نشر الفكر السلمي الذي يقبل الآخر، ويحترم الإنسان بغض النظر عن طبيعة آرائه ومعتقداته وانتماءاته أيضا، بمعنى أوضح يسعى المفكرون والمصلحون إلى بناء الإنسان المسالم والفاعل في آن، ولن يتم هذا من دون تهيئة وتطوير (العقل الأخلاقي) الذي يحترم الآخرين قبل نفسه ويحرص على مصالح الآخرين قبل مصالحه، ويدرِّب نفسه بإخلاص وجدية على احترام الجميع بغض النظر عن درجة التقارب أو الاختلاف معه.

نعم إن عالمنا اليوم يحتاج لعقول قادرة على رسم وتنفيذ سياسات أكثر حكمة وعدالة، وبات البحث عن الوسائل الداعمة للسلم العالمي أمرا لا يقبل التأجيل أو التلكّؤ، والسبب أن الدلائل والمؤشرات الواقعية تشير إلى تراجع وتدني درجات السلم العالمي، بحسب منظمات دولية معنية بهذا الجانب، فالسلم العالمي يتراجع للسنة الثالثة على التوالي كما كشف ذلك مؤشر السلام العالمي (GPI)، وهذا ما يؤكد تراجع الاهتمام الدولي بتحقيق السلم نتيجة لازدياد الصراعات، وحماية المصالح بغض النظر عن الأضرار التي قد تلحقها بالآخرين.

توجد دول عظمى، وأخرى متقدمة في الاقتصاد والسياسة ونظم الحياة كافة، ويبدو أن هذه الدول بحكوماتها التي لا تعنيها سوى مصالحها القومية، لا يعنيها شأن الإنسان في دول وشعوب أخرى يأكلها الفقر ويسحقها الجهل والمرض، الأمر الذي يتسبب بظهور بؤر الاحتقان في أماكن متعددة من العالم، مما يؤدي إلى تدّني السلم على مستوى العالم، لهذا لابد أن يسعى العالم المتقدم أولا إلى صنع العقل الأخلاقي القادر على تحييد نزعات التفضيل الذاتي لدى قادة وحكومات الدول الكبرى والمتطورة لاسيما الغربية منها، من اجل التنبّه الجاد إلى الشعوب الفقيرة، ثم العمل الحقيقي على تقليص الفوارق الكبيرة بين الشعوب المرفهة والشعوب القابعة في مستنقعات الجهل والفقر والمرض وتدنّي مستويات الوعي والتعليم وسواهما.

لذا لايصح لقادة العالم سواء كان سياسيا أو مفكرا أو مصلحا أو حتى شخصا عاديا، أن يركن إلى الصمت على تراجع السلم العالمي لثلاث سنوات متتالية، ولا ينبغي التعامل مع هذه الظاهرة بالتغاضي، أو التجاهل، أو اللامبالاة، ولابد للمعنيين أن يبحثوا بجدية عن الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع، وهي معروفة على نحو عام، وجلّها يتركز في الصراعات الدولية والإقليمية، والصدامات التي تنتج عن حماية المصالح، مقابل الضمور المتواصل للدور الإنساني الفاعل في نشر ثقافة الاحترام المتبادل، وقبول الجميع بالجميع، والتمرّن المستمر على كبح نزعة التفضيل الذاتي ، وهذا أحد أهم الأسباب التي تضاعف من مخاطر التطرف وتوالد بؤر العنف عالميا، ولابد أن نمر على العراق في سياق الحديث عن السلم والإرهاب والتطرف في العالم، فهذا البلد المتوتر على الدوام، ظل يقبع في أسفل قائمة الدول الأكثر عنفا لسنوات متتالية، حيث كان يحتل موقع الدولة الأخيرة (١٥٣) في مؤشر حالة السلم العالمي، تسبقه بدرجة واحدة الصومال (١٥٢) ثم السودان (١٥١)، ولكنه يتقدم للمرة الأولى - العام ٢٠١١ حسب المؤشر نفسه- بدرجة واحدة إلى أمام ليصبح في المرتبة (١٥٢) متقدما على الصومال التي انتقلت إلى الدرجة الأخيرة بدلا منه.

وهذا ما يدعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها الأمنية والعمل على معرفة الأسباب وتأشيرها ووضع السبل الكفيلة بمكافحتها، علما أننا نتفق جميعا بأن معالجة تراجع السلم العالمي تتطلب جهدا عالميا، لا ينحصر بدولة أو بعدة دول مهما كانت مكانتها السياسية أو الاقتصادية، أو درجة تطورها، بل ينبغي أن تكون هناك عقول وجهات دولية رسمية وأهلية، ذات توجهات إنسانية مخلصة، تتصدى لمهمة السلم العالمي وتدفع بالعالم أجمع نحو الانسجام، والتناقل الحضاري المعرفي، لكي يسود الحوار بدلا من التصادم، والتفاهم بدلا من العنف، والقبول بدلا من الإلغاء، والاحترام بدلا من التجاهل أو السخرية، ولن تتحقق مثل هذه الخطوات والأهداف من دون العقل الأخلاقي القادر على قيادة العالم إلى مرفأ السلام والتناغم المضطرد.